

المصدر :

المدينة المنورة

التاريخ :

05-07-2006

الصفحات :

23

العدد : 15778

المسلسل : 149

التقل الإقليمي والدولي للرياض والقاهرة يكسبها زخماً خاصاً

قمة عبدالله - مبارك .. قوة دفع عربية في (الوقت المناسب) لتمكين (اللسطيني) أمام العدوان

عبد الوهاب الديب - القاهرة

أعطت القمة السعودية المصرية بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وشقيقه فخامة الرئيس المصري حسني مبارك المنعقدة أمس بجدة دلالات عديدة حول محورية العلاقات السعودية المصرية وتوقيت القمة في هذه اللحظة التاريخية، وتصدي الرياض والقاهرة في الوقت المناسب "لحسم الملفات الأكثر التهابا في المشهد العربي الراهن، والخروج بموقف عربي موحد تجاه الأزمات المستعصية في إطار الثوابت العربية ومقررات القمة العربية حيث جاءت قمة الأسس بين الزعيمين الكبيرين في وقت تتصاعد فيه الأوضاع بشكل خطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة على خلفية خطف المقاومة الفلسطينية جنديا إسرائيليا ومتابعها من تصعيد عسكري إسرائيلي لدرجة خطف بعض الوزراء والنواب في حركة حماس وقصف مقر مجلس الوزراء الفلسطيني مما دفع القاهرة للدخول في "وساطة" بين الطرفين أملا في الاستقرار وعودة أجواء التفاوض وفق بنود خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام التي تم اعتمادها في قمة بيروت. كما جاءت القمة في سياق تحضير مصري بدعم سعودي لقمة فلسطينية إسرائيلية بين محمود عباس وإيهود ولمرت في شرم الشيخ برعاية مصرية لكن الحديث عن تلك القمة الثالثة بدأ في الخفوت في ظل التصعيد الإسرائيلي الحالي والإصرار على الحلول أحادية الجانب فيما تقود الرياض والقاهرة تحركات إقليمية ودولية لا يصال المعونات للشعب الفلسطيني. كما جاءت قمة الأسس بعد شهر تقريبا من قمة مماثلة بين الزعيمين الكبيرين في شرم الشيخ في ٣٠ مايو الماضي اكدت رفض الولايات المتحدة الأمريكية الناجمة عن تخصيص اليورانيوم. والتأكيد على استقرار العراق ووحدة أراضيه حيث جاءت القمة أيضا بعد ٢٤ ساعة من جولة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للرياض في اول محطة دولية بعد توليه مهام منصبه قبل شهرين، ويبدو التطابق السعودي المصري واضحا ازاء استحقاقات المرحلة واضحا للمراقبين فالبلدان يدعمان سوريا في مواجهة التحديات الراهنة بالإضافة لرفض ارسال قوات دولية الى دارفور الا بموافقة الخرطوم في سياق دعمهما لاتفاقية أوجا لتحقيق السلام في دارفور، ودعم جهود اعادة الإعمار في السودان، خاصة في الجنوب ودارفور. وتتطابق الرؤية السياسية للرياض والقاهرة في معالجة أخطر المستجدات على الساحة العربية والإقليمية، خاصة في فلسطين، في ضوء ما يجري بين الفصائل الفلسطينية، وسبل تفادي حرب أهلية، وإعطاء دفعة لعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، واستئناف المفاوضات، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية. وسبل تفعيل مبادرة السلام العربية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين، وتبنتها قمة بيروت العربية بالإضافة الى تطورات العلاقات الثنائية بين البلدين التي تشهد تطورات إيجابية ومتميزة على كل الأصعدة، خاصة سبل تعزيز سبل التعاون المشترك في مجالات الاستثمار والتجارة، وأوضاع العمالة المصرية في المملكة، وتعكس القمم الثنائية المتكررة بين الزعيمين الكبيرين والتي تتم في أجواء أخوية روح التعاون المشترك في كافة القضايا المصرية على

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 05-07-2006 العدد : 15778

الصفحات : 23 المسلسل : 149



(واس)

خادم الحرمين والرئيس المصري
الساحتين العربية والدولية.

تحركات عقلائية

ويرى السفير عبد الله الأشعل مساعد وزير الخارجية المصري سابقاً أن التحرك السعودي لاستعادة الحقوق العربية المشروعة في الأراضي المحتلة ينطلق من الثوابت العربية ووفق خيار السلام الاستراتيجي الذي يرفض العدوان على أية دولة عربية وحل الخلافات ودياً ودعم الجهود العربية التكاملية في مجالات التجارة والاستثمار واصلاح الوضع العربي الراهن على المستويين السياسي والاقتصادي مشيراً الى حيوية وديمومة الدور السعودي في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأكد ان الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية سيظل ريادةياً فلا تكاد تخلو جولة لخادم الحرمين الشريفين أو أي من مسؤولي المملكة إقليمي أو دولياً الا ويحتل موضوع دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني جدول أولويات المباحثات داعياً إلى تكاتف العواصم العربية دبلوماسياً لدعم الأهداف القومية للقمة بما يصب في خاتمة رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتفعيل بنود المبادرة العربية للسلام في وقت تصير فيه حكومة اولمرت على فرض منطق القوة والغلطسة على الفلسطينيين كاتقحام غزّة وقصف مجلس الوزراء الفلسطيني وخطف الوزراء والنواب من حركة

حماس. وتصفية الكوادر الفلسطينية، فيما أشار السفير محمد صبيح الأمين العام المساعد بالجامعة العربية للشؤون الفلسطينية إلى حيوية الدور السعودي في دعم القضية الفلسطينية والسعي الدائم دولياً وإقليمياً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بالإضافة إلى الدعم المالي السعودي لإعمار المناطق الفلسطينية ودعم البنية التحتية. ويعلق د. أحمد ثابت أستاذ العلوم السياسية بالقاهرة على توقيت القمة بأنها تأتي في وقت حرج للغاية خاصة في الملف الفلسطيني في ظل الضغوط الأمريكية / الإسرائيلية على الحكومة الفلسطينية حيث تعتبر واشنطن الجرائم الإسرائيلية في الأراضي المحتلة دفاعاً عن النفس وهو ما دفع المقاومة الفلسطينية بزعم مكافحة الإرهاب وبالتالي فإن توقيت القمة هام جداً وحساس للغاية وليس فقط لتبادل وجهات النظر وإنما اتخاذ خطوات فاعلة من أكبر دولتين عربيتين تتمتعان بثقل أقليمي ودولي ولديهما الإرادة السياسية لتفعيل مقررات القمة الأخيرة بالخرطوم وتحريك عملية السلام وفق الثوابت العربية فالمملكة ومصر تربطهما صداقة قوية وعلاقات حميمة وذلك بدفع في توافر الإدارة السياسية لمواجهة التحديات، كما أن القمة لها أهميتها السياسية حيث تتم في إطار أخوي للتشاور، والتباحث بين الزعيمين الكبيرين لإيجاد رؤية مستقبلية لأوضاع المنطقة العربية مشيراً إلى أن الحوار والتشاور بين القاهرة والمملكة يمتان بشكل مستمر ومنتظم لبحث السبل لتحقيق الأمن للمنطقة العربية، وأشار إلى أن القمة تعبر عن آمال وطموحات الشارع العربي في مساندة ودعم الشعب الفلسطيني

وبلورة آليات عمل مشتركة جديدة تضمن تفعيل ثنائية العلاقات المميزة بين البلدين في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

رمانة الميزان

وتكتسب القمة أهمية خاصة عربياً ودولياً ، فالقاهرة والرياض بمثابة "رمانة الميزان" للنظام العربي ويصبح تكامل دوريهما مطلباً استراتيجياً للعواصم العربية وقت الأزمات حيث تركز السياسة الخارجية لحكومة خادم الحرمين الشريفين على حيوية العلاقات السعودية المصرية فلم تفض خمس سنوات على بدء عهد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز "طيب الله ثراه" حتى عادت العلاقات الدبلوماسية المصرية - السعودية في ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ بعد أسبوع واحد على قرار القمة العربية الطارئة الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٨٧ ، والذي فتح الباب أمام استئناف الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، فكانت المملكة من أولى الدول التي سارعت إلى إعادة هذه العلاقات وإسدال الستار على قرار مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العربي في مارس ١٩٧٩ . ولم يحض خمسون يوماً على إعادة العلاقات الدبلوماسية حتى كان الرئيس حسني مبارك قد أخذ طريقه إلى الرياض في أول زيارة رسمية له في ٧ يناير ١٩٨٨ ، وقام الملك فهد بن عبد العزيز بزيارة القاهرة في العام التالي في ٢٧ مارس ١٩٨٩ ، وكانت هاتان الزيارتان بداية علاقة شخصية وطيدة تنامت بسرعة بين الملك فهد والرئيس مبارك على نحو لا مثيل له في العلاقات بين زعيمين عربيين. ولذلك أصبحت السعودية هي أكثر دولة زارها الرئيس مبارك حتى الآن على الإطلاق، إذ بلغ عدد زيارته إليها ٢٤ زيارة في عشرين.

تحالف القضايا العادلة

ويؤشر التوافق السعودي المصري في مواجهة الأزمات العربية الطارئة إلى مدى التحالف الغنائي في مختلف المستويات. وكان أبرزها التحالف الذي حدث إبان أزمة الخليج الثانية لمواجهة الغزو العراقي للكويت الذي يعد تعبيراً عن طابع هذه العلاقات وما تنطوي عليه من مصالح مشتركة تضع الدولتين في الموقع نفسه تجاه التطورات الإقليمية والدولية. وهو ما جعل المملكة ومصر الأكثر تعرضاً للانتقادات والهجمات في الإعلام الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، لأن سياستهما التقتا بل تطابقتا تقريباً إزاء تداعيات هذه الأحداث. ولا يقتصر إتراف المصالح المشتركة على القيادة السياسية في البلدين، بل على المستوى الشعبي في مناسبات مختلفة منها على سبيل المثال ما حدث عقب غزو العراق للكويت وتهديد أمن السعودية، فقد تدفق آلاف المصريين على السفارة السعودية لدى مصر طالبين الطوع للدفاع عن بلاد الحرمين الشريفين والمقدسات الإسلامية. وفي هذا السياق تنامي التعاون بين السعودية ومصر في مختلف المجالات، وصولاً إلى مجال الدفاع، وأحد أبرز الأمثلة الدالة على ذلك المناورة البحرية المشتركة الكبرى في البحر الأحمر عام ١٩٩٦ على مسرح عمليات امتد لمسافة حوالي سبعة آلاف وخمسمائة ميل وعمق حوالي ستين ميلاً، واشترك فيها خمس فرق طائرات مصرية وسعودية وعدد من لنشات الصواريخ وطائرات أف ١٦ المتعددة المهام وطائرات قيادة وسيطرة وإنذار مبكر وغيرها.